السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 01 ص ص:1099- 1117
EISSN2676-1645 ISSN 2543-375X

جيش التحرير الوطني على الحدود
بين الاحتراف العسكري والتنشئة السياسية 1960ـ 1962

Title in English National Liberation Army on the border between military professionalism and political upbringing 1960-1962

جمال بلفردي*، المركز الجامعي بريكة
belferdidjamel@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/07/30 تاريخ القبول: 2020/10/28

ملخص:

تعالج الورقة البحثية موضوع على قدر من الأهمية في سرد وتحليل الحادثة التاريخية التي أخذت فاصلا زمنيا يمتد بين سنتي 1960 - 1962، وعلى الرغم من توفر زخم هائل من الكتابات التاريخية حول الثورة التحريرية فإن غالبيتها عادة ما تقع في فخ الأدلجة بين ما هو تاريخي وسياسي، وقد سعت ثنايا المحاولة إلى إماطة اللثام عن نقطة من نقاط الظل حول موضوع تطبعت الكتابة عليه بأسلوب " الغالب والمغلوب"، وبالموازاة مع ما توفر لدينا من مادة علمية تاريخية كان الواجب علينا نقد المعروض منها خاصة ما تعلق بالمذكرات الشخصية والروايات التاريخية، وتمتينا للموضوع وقفت على مستويات معينة من الموضوع من قبيل التنظيم العام الذي أصبحت عليه هيئة الأركان العامة بعد تأسيسها سنة 1960، وكيف استطاعت التوفيق بين مهامها العسكرية، وعقيدة التنشئة السياسية لتركيبتها البشرية من ضباط وجنود، ولفصم عرى الإشكالية المعروضة اعتمدت على المنهج التاريخي الذي لا غنى عنه لفهم مجريات وسياق الأحداث التاريخية، مستعينا في الوقت ذاته بالمنهج التحليلي في

* المؤلف المراسل

بعض جزئياته لتحقيق مبتغى الدراسة : وكيف ولماذا تأسست هيئة الأركان العامة ؟ وما دلالة التنشئة السياسية لديها؟

الكلمات المفتاحية: جيش الحدود ، هيئة الأركان العامة ، الاحتراف العسكري، التنشئة السياسية ، المجلس الوطني للثورة.

Abstract:

The research paper deals with a topic of great importance in narrating and analyzing the historical fact that took a time lapse between the years 1960-1962. Despite the availability of a great deal of historical literature on the liberation revolution, most of it usually falls into the trap of ideologies between what is historical and political. The research attempts to shed light on one of the shadow points, a subject which usually falls under "the victorious and the defeated" style of writing. In parallel with the available historical scientific material, we should deal with these materials with a critical thinking especially what concerns personal notes and historical narratives.

To strengthen the topic, we focused on certain levels like the general organization of the General Staff after its establishment in 1960 and how it could manage its military tasks and the doctrine of political formation for its troops including officers and soldiers. To dissect the topic, we adopt the historical approach which is indispensable for understanding the course and context of historical events. At the same time, we rely on the analytical approach in some of its parts to achieve the purpose of the study. How and why was the General Staff established? What is the concept of political upbringing?

Keywords: Border Army, General Staff, Military professionalism , Political upbringing , National Council for the Revolution.

مقدمة:

في الوقت الذي أشرف فيه المجلس الوطني الثالث للثورة الجزائرية على نهايته في جانفي 1960، كانت وضعية الولايات التاريخية داخليا في فترة حرجة من التنظيم السياسي والعسكري، زيادة على تفاقم مشكلة التنسيق والاتصال ونقص كبير في الإمكانات المادية والبشرية كـ: "الدعم بالسلاح، والذخيرة والإطارات رغم الوحدة المطلقة التي أظهرها الشعب نحو جيش التحرير الوطني وتنظيمه السياسي ، ونقصد به جبهة التحرير والوطني.

غير أن التغيرات المهمّة التي طرأت على عمل الهيئة العسكرية تمثّلت في: تبنّي التعليم السياسي من خلال فرض التنشئة السياسية والاجتماعية لجنود جيش التحرير الوطني وتركيبته، حرصا على تماسك عقيدته العسكرية، والتي تطورت عبر مراحل الثورة الجزائرية، وتجلت أكثر بوصول هيئة الأركان إلى قيادة جيش التحرير الوطني في المرحلة الأخيرة من الثورة 1960 - 1962.

1 ـ الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وتأسيس هيئة الأركان

تذهب الدراسات التاريخية إلى أن اجتماع العقداء العشرة إنّما كان لجنة تحضيرية لعقد اجتماع المجلس الوطني للثورة؛ إذ بنهاية اجتماعاته افتتحت أشغال المؤتمر بعد تحديد الخطوط الكبرى للاستراتيجية الجديدة للكفاح المسلح الذي تعين موعد انعقاده يوم 16 ديسمبر 1959 (الشيخ، 2002، 98)

ولمتابعة تسيير أشغال المؤتمر أنشأ المجلس مكتبا لتسيير أشغال المؤتمر، يتألف من ثلاثة أعضاء وهم: أمحمدي السعيد قائد أركان الشرق وهواري بومدين قائد أركان الغرب وسعد دحلب، وذلك من أجل إعادة تشكيل الحكومة واقترح الوزراء ورئيس الحكومة (دحلب، د س ن، 107).

ويتضح لنا من خلال النص التأسيسي للمؤتمر أنه لم تكن هناك صعوبات في تمريره لكن الصعوبات تجلّت في تعيين الأشخاص المبوّئين للمناصب سواء في الحكومة المؤقتة، أو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وعلى هذا الأساس عمد مجلس المكتب إلى صهر الجهاز الحكومي وتركيزه في ضوء ما يأتي:

❖ رئيس مجلس الوزراء: فرحات عباس❖ نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية: كريم بلقاسم❖ نائب رئيس الوزراء: احمد بن بلة❖ وزراء الدولة (باقي

السجناء): آيت احمد حسين، وبوضياف،وبيطاط، وخيضر، ومحمدي السعيد❖ وزير التسليح والاستخبارات والمواصلات العامة: بوصوف عبد الحفيظ❖ وزير الداخلية: بن طوبال لخضر❖ وزير الإخبار:امحمد يزيد❖ وزير الشؤون الاجتماعية : عبد الحميد مهري❖وزير المالية : احمد فرانسيس.

وقد تجلت التعديلات في نقطتين هامتين كمخرج لهذا الاجتماع، تمثّلت الأولى في عدم تمكن كريم بلقاسم من رئاسة الحكومة واندهاش فرحات عباس من إعادة تثبيته فيها. وتمثلت الثانية في عدم احتفاظ العقيد كريم بلقاسم بمنصبه كوزير للحربية، وتم تعيينه وزيرا للخارجية ونائبا لرئيس الحكومة المؤقتة (دحلب، 110) .

وفي بلاغ للمجلس الوطني للثورة الجزائرية تم إعلان عن تنصيب العقداء: كريم بلقاسم، ولخضر بن طوبال، وعبد الحفيظ بوصوف كأعضاء في اللجنة الوزارية للحرب التي لها سلطة الإشراف على الجيش في اللجنة الوزارية الحربية؛ وأصبحت – - بالمقابل - الحكومة المؤقتة محددة بعدة وظائف وزارية تحت السلطة المباشرة للمجلس الوطني للثورة (عباس، 25جانفي 1960 ، المجلس الوطني للثورة الجزائرية يقرر مصير الثورة، جريدة المجاهد ،ع 60).

ولم ينجح العقيد محمدي السعيد في الاحتفاظ بقيادة الأركان الشرقية نظرا للمسؤوليات الكبيرة على الحدود الشرقية، وحرصا من المجلس الوطني للثورة الجزائرية على ضمان أفضل تنسيق، وتأمين وحدة القيادة داخل جيش التحرير الوطني قرر أن ينشئ هيئة الأركان العامة ، تولاها العقيد بومدين الذي برهن على كفاءته وهو على رأس القيادة الغربية للأركان، وكشف عن قدراته العالية في إتقان فن التنظيم (الشيخ، 2000، 99 - 100).

وهكذا أسندت سلطة الجيش لهيئة الأركان العامة، ومن خلال ما عرضناه نصل إلى أهم النتائج التي خَلُصَ إليها المؤتمر، ومنها: تعيين أعضاء المجلس الوطني الجديد، وتأسيس حكومة مؤقتة جديدة ومقننة، وتشكيل لجنة وزارية للحرب "اللجنة الوزارية للحرب" عوض وزارة الحربية، وإنشاء لجنة المحاسبة ووضع حد للتبذير، وتطبيق توجيهات المجلس المتعلقة بالتقشف على

مستوى مؤسسات الثورة، وإنشاء هيئة الأركان العامة بتاريخ 16 - 01 - 1960(Meynier , 2003 , 362).

2ـ الهيكل التنظيمي لهيئة الأركان العامة 1960ـ 1962:

2ـ1 : البنية العمودية لهيئة الأركان العامة:

بمجرد تعيين هيئة الأركان العامة وتنصيبها بقيادة العقيد هواري بومدين وبمساعدة الرواد: قايد احمد" الرائد سليمان" عن غرب البلاد، والرائد علي منجلي عن الشرق، والرائد رابح زراري عزالدين" عن الوسط"، وما يلاحظ في البنية العمودية لهيئة الأركان العامة مراعاة موقع صلاحياتها ضمن هيئات الثورة بموجب نشأتها بتاريخ 18 -1 - 1960، وبداية ممارسة عملها في 29 -01 -1960 تحت مراقبة وتوجيه اللجنة الوزارية الحربية التي أسندت لها المسائل الحربية والتي تخضع - بدورها - للحكومة المؤقتة كموجه ومراقب لعمل هيئة الأركان العامة .

وكما - مرّ معنا - فقد أسندت قيادة هيئة الأركان العامة إلى العقيد هواري بومدين الذي لعب دورا بارزا في التنظيم وتسيير الجبهة الغربية على عهد لجنة العمليات العسكرية أفريل 1958 - أكتوبر من السنة نفسها معتمدا في ذلك على التنظيم العسكري المعروف عنه بمساعدة كل من قايد أحمد، وعلي منجلي، وظلت المسألة في تعيين العضو الرابع معلقة بين الأخذ والرد حوالي شهرين إلى أن تم اختيار الرائد عز الدين" رابح زراري" عن الولاية التاريخية الرابعة، وهي الرواية التي فندها المعني في لقاء خاص معه بمنزله بالعاصمة يوم 01 -09 -2004 (زراري، 2004، 03).

وتميزت خطة العمل لدى هيئة الأركان العامة بالإبقاء على القاعدتين الغربية والشرقية كقواعد رئيسية لجيش التحرير الوطني على الحدود، وبعلاقات مباشرة معها، ولتحقيق الأهداف الرئيسية من إنشاء الهيئة العامة للأركان قد نأتي على ذكر أهمها:

- إعادة تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية - المغربية، الجزائرية - التونسية.

- تنسيق عمل جيش التحرير الوطني على مستوى الولايات التاريخية بالداخل .

- العمل على اجتياز خطي موريس وشال للتدعيم وتموين الولايات التاريخية خاصة الثانية والثالثة والرابعة، وكان لا بد من أجل إيجاد بديل للتنظيم وفق استراتيجية جديدة تقوم على إحداث فجوات، وتكوين وحدات تبقى بين الخطين: شال وموريس لتسهيل عملية الاختراق، وتقليل عدد الأرواح التي تسقط كضحايا بصورة روتينية للسلك المكهرب، وكذا إيجاد الزمن والمكان المناسبين للقيام بهذه العمليات.

2ـ2ـ البنية الأفقية لهيئة الأركان العامة :

نظمت هيئة الأركان العامة في القاعدة على أساس البنى الأفقية التي أوجدها مؤتمر الصومام أوت 1956 سواء في الرتب أو التقسيمات ولكنه أعيد تنظيم الجيش الوطني على الحدود ضمن فيالق كبيرة مع استحداث كتائب الأسلحة الثقيلة ، اضافة الى تكليف هيئة الأركان العامة للإشراف على القاعدتين: الشرقية والغربية وقيادة جيش التحرير الوطني في الداخل (عوادي، 1993، 94).

واتخذت هيئة الأركان العامة مقرها الرئيس في غاردماو بالحدود التونسية، والسبب يعود إلى عُدة جيش التحرير الوطني وعدده على الحدود الشرقية مقارنة بنظيرتها بالحدود الغربية وكذا لموقعها الاستراتيجي بالحدود الشرقية وقربها من هياكل الثورة المنتشرة داخل التراب التونسي.

2ـ3ـ المصالح الأساسية لهيئة الأركان العامة :

من أجل السير الحسن لعمل هيئة الأركان العامة قامت هذه الأخيرة بتوزيع الأدوار من القمة إلى القاعدة؛ فقائد الأركان يساعده ثلاثة نواب كما هو التشكيل المعمول به في ولايات الداخل؛ أي: نائب عسكري، ونائب سياسي ونائب مكلف بالمواصلات والأخبار (جندي، 1986، 290).

في الوقت الذي نظمت مصالحها على النحو التالي:

مصلحة الاستعلامات: مكلفة بمراقبة وإبراز مواقع العدو وأعوانه من خلال تحديد مكانه وقوته وسلاحه، وهذه المصلحة على علاقة اتصال مع الفئات الشعبية حتى تطلع على جميع الأمور وتتعرف على كل صغيرة وكبيرة قد تمس بالثورة من قريب أو بعيد، وتسمى مصلحة المحافظة - المفوضية -

السياسية للجيش، وكانت تحت إشراف نخبة من مجاهدي الثورة: هاشمي هجرس، وعومار بن محجوب، ومحمد بوطمين، والمحاضر فرانز فانون (سعيداني، 2001، 57).

مصلحة العتاد والتسليح: تعمل على التنسيق بين مصلحة التموين والصحة، وتمتلك هذه المصلحة وسائل وتجهيزات الحفر والقص ومواد البناء والسلاح الخفيف والثقيل والذخيرة وتجهيزات المجاهدين (بوقلاز ،ع. لقاء وشهادة ، مجلة الجيش،ع 364، 1993، 43) وكانت تعمل بالتنسيق مع وزارة التسليح والموصلات العامة التي كان على رأسها العقيد بوصوف.

مصلحة التدريب: بعد أن تم فتح مدرسة للإطارات في أواخر 1957 التحق بالثورة مجموعة من الضباط الجزائريين المكونين في الجيش الفرنسي منهم : عباس غزيل، وسليم سعدي، وعبد المالك قنايزية، وخالد نزار، وسليمان هوفمان، وعبد المؤمن، ولطرش عبد الحميد.(Bouhara, 2001, 334) وكان هؤلاء الضباط يقدمون تكوينا متميزا وأساسيا وموسعا من تدريب الجنود، وكيفية استعمال الأسلحة ونصب الكمائن، وتكوينا سياسيا يضمن رفع القوة المعنوية للمقاتلين.

مصلحة المحاكم العسكرية: ومهمتها النظر في القضايا والمخالفات التي يرتكبها الجنود أو بعض المواطنين، والتي تمس أمن ومصلحة الثورة وتشويهها أو الانحراف عن مبادئها (مجلة الجيش،ع.364 .نوفمبر 1993، 43).

المركز التقني لهيئة الأركان العامة: وكان تحت إشراف الضباط:زرقيني، وبلوصيف، وكمال عبد الرحيم، ومحمد بوتلة، وطاهر بوعرفة، وإبراهيم العيدي، ودعم المركز بإطارات ذات كفاءة ساعدت على تطوير تكتيك العمليات العسكرية وتغيير الاستراتيجية الحربية لجيش التحرير الوطني على الحدود متى تسمح الظروف بذلك.

3ـ**أداء هيئة الأركان العامة** 1960 ـ 1962:

تم تأسيس هيئة الأركان العامة من أجل مواكبة تطورات ميدان الكفاح - داخليا وخارجيا - وعلى هذا الأساس يمكن لنا أن نطرح التساؤل التالي:

هل انعكست التطورات الحاصلة في نسق التنظيم العسكري لجيش الحدود على التطور التنظيمي والكمي لها ؟

3ـ 1ـ الضوابط التنظيمية لجيش التحرير الوطني على الحدود:

أدركت قيادة هيئة الأركان العامة المسؤولية الملقاة على عاتقها منذ تأسيسها فسعت إلى إعادة هيكلة العمل المسلح وتنظيمه على الحدود، واتباع استراتيجية تسمح لها بزعزعة القوات الفرنسية على الحدود، وجعلها تعيش حالة استنفار قصوى وطوارئ دائمة وأول ما قامت به هيئة الأركان:

- إفراغ السجون " دندن"، و" باجة"، و"تيجروين" من الجنود المسجونين، واشتراط عودة الإطارات الراغبة في الالتحاق بصفوف الجيش.

- تسريح وإرسال الضباط المحترفين السابقين في الجيش الفرنسي الذين كانوا مقربين من العقيد كريم بلقاسم، وإبعادهم عن الوحدات القتالية وقيادة الفيالق(زبيري، 2000، 194) وإرسالهم إلى المكاتب التقنية كالتسليح، وإلى مراكز التكوين ،ولم يعد لهم هناك سلطة القيادة المباشرة على جيش الحدود.

- تقسيم المناطق الحدودية إلى منطقتين: القاعدة الشرقية قسمت إلى منطقة العمليات الشرقية الشمالية، ومنطقة العمليات الشرقية الجنوبية، و التقسيم نفسه تم على مستوى القاعدة الغربية التي قسمت بدورها إلى منطقة العمليات الشمالية والجنوبية .(Guentari, 2002 , 777)

- استحداث نظام الفيالق وكتائب الدعم بالأسلحة الثقيلة وعاش هذا التنظيم جوا من الانضباط في ظل القوانين الصارمة مما مكن من توحيد الجيش تحت لواء هيئة الأركان العامة، وهذا التنظيم هيكل على أساس وحدات مكيفة ومعينة تتلاءم وطبيعة الموقف بالنسبة للحرب على فترة المخطط شال الجهنمي 1959 -1961.

- فرض صرامة مطلقة في صفوف الجنود، وكذا معاقبة الفارين من عملية الكفاح المسلح، وتحسين وضعية المقاتلين ماديا حيث حققت الإدارة المالية لهيئة الأركان العامة احتياطيا ماليا معتبرا لمدة سنتين (Harbi, 1980, 263)، وهذا ما أجزم به الرائد علي منجلي بقوله: " لا يمكن لأي أحد أن يحاكمنا في

تبذير مال الثورة وكذا إقرار مبدأ تصغير بعض وحدات جيش التحرير الوطني سواء على الحدود " (عباس، 2004، 406) وفي الداخل تم تدعيم هذا الإجراء بأمرين تنظيميين آتيين وهما:

1 - تنظيم هذه الوحدات، وتدريبها تدريبا جيدا وباحترافية نظامية في استعمال الأسلحة التي تحصلت عليها هيئة الأركان العامة من الدول الصديقة والشقيقة.

2 - جعل هذه الوحدات تواجه القوات الاستعمارية في معاقلها، ولتطبيقه بعثت هيئة الأركان العامة برسالة إلى جيش الولايات بالداخل، وحثته على ضرورة مراجعة التكتيك العسكري، وعلى ضرورة تكوين الإطارات والاتصال بالشعب، ونصت التعليمة على "أنه يجب على الوحدات الموجودة بالداخل العودة إلى مناهج وطرق سنوات 1955 - 1956 التي صنعت نجاحات جيش التحرير الوطني ". في الوقت الذي أمرت فيه بالابتعاد على تشكيل الوحدات الكبيرة، وكذا تفادي المواجهة المباشرة مع العدو (Harbi, 1980, 264) ،وبهذه التعليمات نجحت هيئة الأركان العامة ولو نسبيا في إخضاع قادة الولايات التاريخية إلى سلطتها المباشرة، وتتجلى أولى مظاهر ذلك من خلال البيانات العسكرية والمعلومات الخاصة بجيش التحرير التي كانت تبعث من طرف هيئة الأركان العامة بعدما كانت تنشر باسم الولايات خدمة للعمل الوحدوي للثورة.

وبمناسبة الذكرى الثانية لإعلان قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1960 أصدرت هيئة الأركان العامة نداء موجها إلى جيش التحرير الوطني بمختلف أسلاكه من ضباط وضباط صف، وجنود، ومسبلين، وفدائيين ووزعت النداءات على الوحدات المقاتلة داخل أرض الجزائر، وفيه أكدت: " إن الهدف المنشود من كفاحنا هو المكتوب بالدم في نداء أول نوفمبر 1954 ألا وهو الاستقلال " الذي لا يفصل عنه - حسب البيان - سوى التحلي بالصبر، والتشبع بالروح الثورية، والوطنية لتحقيق أهداف ثورتنا المجيدة التي نبقي حاملين للوائها حتى بعد الاستقلال في المجالين الاقتصادي والاجتماعي " (جريدة المجاهد، ع78 يوم 03 -10 - 1960،ص 11).

2.3 ـ التطور الكمي والنوعي لجيش التحرير الوطني على الحدود:

بدأت مسيرة جيش التحرير الوطني بخطوات ثابتة وواثقة على الحدود حيث بدأت قيادة هيئة الأركان بالانتقال من الجيش المتطوع آملا في أن يصبح جيشا كلاسيكيا حيث أصبح تعداده 20 ألف جندي على الحدود الجزائرية - التونسية سنة 1960.

وتحصلت الجبهة الشرقية وإلى غاية أوت 1961(والتي كان فيها 20 ألف رجلا) على أكثر من 4200 طن من الأسلحة بمختلف أنواعها من وزارة التسليح والمواصلات العامة، وجعل الجيش يتكيف مع الأوضاع الجديدة للحرب، و كذا استرجاع مخازن بعض الأسلحة ومنها مخزن سوق الأربعاء الذي كان يحتوي على 204 قطعة سلاح، وأكثر من 1500000 خرطوشة مختلفة الأشكال والأنواع والأحجام، أما الجبهة الغربية فإنها تحصلت إلى غاية الفترة نفسها على 4500 طن من الأسلحة، ومكنت هذه الكمية من التحاق آلاف الجزائريين على الحدود بجيش التحرير الوطني، وتذكر لعض الدراسات التاريخية:" أن عدد فيالق جيش التحرير الوطني على الحدود كانت 19 فيلقا منها 14 فيلقاً بالحدود الشرقية بـ 15 ألف رجل ، و5 فيالق بالحدود الغربية بـ 6500 رجل" (Tripier, 1972, 428) .

أما التقرير العسكري المقدم من طرف فرحات عباس في اجتماع طرابلس أوت 1961 يسجل أن عدد الجنود إلى غاية الشهر نفسه بلغ 30 ألف جنديا مسلحا بأحدث الأسلحة، ومستعدا للمواجهة متى توفرت ظروف العبور إلى الداخل مع توفره على خدمات تنظيمية فائقة، بينما قدر المؤرخ سليمان الشيخ عدد جنود جيش التحرير الوطني على الحدود بـ 35 ألف جندي في نهاية 1962 منها 25 ألف رجل بالحدود الشرقية، و10 آلاف بالحدود الغربية (الشيخ، 2002، 425).

وهو العدد الذي أكده سعد دحلب عندما كتب يقول:" يضم جيش التحرير الوطني في صفوفه على الحدود 30 ألف جنديا مدربا ومتعلم على الأسلحة الحديثة ولم يكن جيشا كلاسيكيا حقيقيا، بل كان القوة

الوحيدة المنظمة التي بقيت من جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني عشية الاستقلال ..." (دحلب، 175).

زيادة على المراكز التي أنشأتها هيئة الأركان العامة على غرار المراكز الموجودة منذ انطلاق الثورة، والتي تعتبر معسكرات ومراكز خلفية لقيادة الأركان بصفة أخصّ والثورة بصفة أعم :

- مراكز الناظور بالريف المغربي للتموين وتخزين الأسلحة، ويعتبر في الوقت ذاته مركز قيادة لجنة العمليات العسكرية الغربية وقيادة الولاية الخامسة التاريخية.

- مراكز وجدة للقيادة والعلاج والتخزين والتموين بالأسلحة والأدوية التي هي في طريقها إلى الداخل (قنطاري، 1999، 131).

- مركز زغنغن الذي تم تأسيسه سنة 1960 على بعد 15 كيلومتر من الناظور، وأستعمل من طرف قيادة الأركان بعد مغادرة القوات الإسبانية لهذا المركز، ويقدم خدمات متعددة على غرار التدريب العسكري للجنود والتدريب التقني لاستعمال الأسلحة، وكذا تكوين المحافظين السياسيين - العسكريين ووصل عدد الجنود اللذين تخرجوا من هذا المركز إلى أكثر من 4 ألاف جندي بين سنوات 1960 - 1962 (قنطاري، 1999، 126).

- مركز ابن مهيدي أو القاعدة رقم 15، وتقع في الشمال الشرقي لمدينة وجدة وكانت في الأصل مركزا فرنسيا، وبعد استحواذ هيئة الأركان العامة عليه وضعته خصيصا لعملية التخزين المواد الغذائية والأسلحة، ويحتوي المركز على المصالح الآتية: المحافظة السياسية لجيش التحرير الوطني على الحدود، ومصلحة الاستعلامات والاتصالات، ومصلحة التصوير ومصلحة تصليح الأثاث وخياطة الملابس مصلحة النجارة ومخبزة، ويعتبر هذا المركز من أهم المراكز التي طورتها هيئة الأركان العامة بعد سنة 1960، وكان يضم 2000 مجاهدًا يتلقون التربص التعليمي والتحضيري للدخول بالكتائب إلى الداخل .Guentar, (2002 ,651-652).

ولم تكتف هيئة الأركان العامة بالحصول على الأسلحة والذخيرة من وزارة التسليح والمواصلات العامة التي تصلها من الدول الشقيقة والصديقة. بل وامتد

نشاطها إلى تطوير بعض القواعد والمراكز، وجعلها ورشات صغيرة في مزارع كبيرة ومعزولة، وهي تتضمن في باطنها معامل وغرف مجهزة ومضاءة بمحركات كهربائية حيث كانت لا تمّون بالغذاء والمواد الضرورية إلّا مع نزول الظلام ليلا (منصور، 2002، 39).

وبلغ إنتاج هذه الورشات الصغيرة التي تم تأسيسها في المدن المغربية وجدة، سعيدية، وبركان، وبوزنيقة إلى غاية أوت 1961، إلى 10 آلاف رشاش، و5000 قذيفة نوع 60 ملم، واحتوت كذلك على ورشات للصيانة وفي نفس المدة تم تصليح في المدة نفسها 1200 قطعة سلاح (قنطاري، 1999، 126).

وهو الحال على الجبهة الشرقية التي أُنشأ فيها مراكز لصيانة العتاد العسكري وإصلاحه؛ حيث تم إنشاء مركزين بليبيا أما غالبية المراكز الأخرى فقد كانت موزعة على التراب التونسي على غرار مراكز غار دماو، والكاف، وعين الدراهم، وسوق الأربعاء، وساقية سيدي يوسف، وطبرقة ،وقفصة ،وقصرين، والقصر، ومتولي، وتونس العاصمة، والقيروان، وغيرها من المراكز وتم من خلالها إصلاح وصيانة 1000 شاحنة، وتحويل المكتب التقني لوزارة التسليح والمواصلات العامة ووضعه تحت تصرف هيئة الأركان العامة. (Guentari, 2002, 771)

ومن خلال ميزانيتها في التموين تحصلت هيئة الأركان العامة بين جوان 1960 وجويلية 1961 على الحدود الشرقية على كمية من المواد الغذائية قدرها 22 ألف طن، و12400 طن من اللوازم المختلفة،وهو ما شكل بلغة الأرقام التي يضاف إليها الهبات من الدول الشقيقة والصديقة ما مجموعه 024 331 2020 فرنك فرنسي قديم. أما على الحدود الغربية فخلال السداسي الأول من سنة 1961 تحصلت على 1800 طن من المواد الغذائية أي ما يعادل 231 891 210 فرنك مغربي فضلا عما حققته ورشات الخياطة العسكرية حيث بلغ الإنتاج 6000 طن من اللباس منها 4000 سروال، و15000 بزة، و 30000 قميص (بلفردي، 2005، 118).

وتعتبر هذه بالمجمل بعضا من إمكانيات هيئة الأركان العامة حسب إحصائيات وزارة التسليح والمواصلات العامة إضافة إلى هبات الدول الصديقة

والشقيقة المخصصة لجيش التحرير الوطني على الحدود، وبهذا التطور الكمي والنوعي (الأسلحة، والذخيرة والتموين) تبادرت إلى إدراكنا تساؤلات من قبيل: هل هذا التطور الكمي،والنوعي قابله تطور عملياتي من معارك واشتباكات تمهيدا لعمليات العبور لإيصال الإمدادات اللازمة إلى ولايات الداخل؟ أم أنه تطور تنظيمي لا يعكس حقيقة الميدان الثوري على عهد الفترة المدروسة؟

4ـ العقيدة العسكرية بين التصور والممارسة 1960ـ 1962 :

ترسخت العقيدة العسكرية لجيش التحرير منذ الانطلاقة الثورية نوفمبر 1954، ولا أدل على ذلك سوى رسوخ فكرة العسكري على السياسي وتغليبه على العمل السياسي حتى وان تماهت جبهة التحرير في جيش التحرير في المرحلة المتقدمة من الثورة، هذا المبدأ الذي حاول فيه مؤتمر الصومام أوت 1956 إعادة ترتيب أوراق الثورة بالتأسيس لمبدأي الثورة: أولويّة الداخل على الخارج، والسياسي على العسكري.

إن تطورات الثورة وتصاعدها لم تتوقف عن أطر تنظيمية بحتة بل توسعت مع شمولية الثورة واتساع رقعتها وحاجتها لإعادة التنظيم والترتيب. فجاء اجتماع القاهرة أوت 1957 بالقاهرة دون فواصل، وتم فيه إلغاء أولويتي الصومام، أو بالأحرى إعطاء الألوية للخارج على الداخل، وتغليب صفة العسكري على السياسي، وهنا فقط تجلت بوضوح عقيدة جيش التحرير الوطني،أو التنشئة السياسية لجيش التحرير الوطني.

وتسارعت أحداث الثورة داخليا وخارجيا ففي الوقت التي تحملت فيه الولايات الداخلية التاريخية كل أنواع الضغط والإكراه الاستعماري " العمليات التمشيطية "،والتطويق الحدودي، وبناء المحتشدات وتوسيع رقعة المعتقلات ..." كانت كتائب جيش الحدود تنظم نفسها في مجموعات ولائية على الحدود، ومرت إلى مرحلة تأسيس لجنة العمليات العسكرية الشرقية والغربية في أفريل 1958 عن طريق وزير القوات المسلحة العقيد كريم بلقاسم الذي كلف الرائد ايدير لإعادة التنظيم لجيش الحدود غير انه لقي معارضة شرسة وعلنية من ضباط الولايات التاريخية، والسبب أنه كان من الضباط الفارين من الجيش

الفرنسي إضافة إلى عقم التجارب التقنية العسكرية التي حاول تطبيقها على وحدات جيش الحدود.

وعلى اختلاف مبررات ودواعي الظروف التي أصبحت عليها الثورة بين فترة عودة ديغول إلى الحكم ماي 1958 وإيمانه العميق والقوي باحتواء الثورة في مرحلة أولى ثم تدجينها في مرحلة ثانية، والدخول بها في متاهات المشاريع الفرنسية التي تحقق مقولة الجزائر فرنسية ووصولا إلى وضع حد للكفاح المسلح في ربوع الولايات التاريخية تاليا، وهو ما تفطنت له القيادة الثورية التي سارعت الخطى لتكييف استراتيجيتها بما فرضته سياسة ديغول وبشقيها الإداري - الاقتصادي والعسكري والذي راهنت عليه الحكومة الفرنسية للقضاء على الثورة.

وفي هذا الصدد ونظير الإخفاق العسكري الملحوظ لجيش الحدود في إدخال السلاح والإمدادات اللوجيستيكية لولايات الداخل التاريخية بدأ عقداء الثورة يتدخلون سياسيا من خلال إرجاء عقد مؤتمر الثورة العادي لسنة 1958 إلى غاية نهاية 1959، وهي الفترة التي اجتمع فيها العقداء داخليا في نوفمبر 1958، واجتمع العقداء العشرة في أوت 1959 - ديسمبر من السنة نفسها ، وهي نقطة تحول هامة على مستوى قيادة الثورة.

كيف لا والأمر متعلق بأخذ مهام مؤسسات الثورة وعلى رأسها الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي عقد أخيرا في دورة حاسمة بين أواسط ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960 انتهت بتأسيس هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين ونوابه الرواد: قايد أحمد ،وعلي منجلي ،ورابح زراري ،ومعها عكفت أعلى مؤسسة لجيش التحرير الوطني في تغيير نمط معاملاتها ليس من أجل إعادة الهدوء إلى وحدات الحدود، وتنظيمها من أجل تحقيق هدف اسمي خاصة بعدما تمكنت من إزاحة غطاء التوجيه والمراقبة الذي فرضته اللجنة الوزارية الحربية بقيادة الباءات الثلاث" بن طوبال، بوصوف، بلقاسم كريم".

ومن أجل الوصول إلى الهدف المنشود مزجت هيئة الأركان بين الانضباط العسكري والتنشئة السياسية التي فرضتها عن طريق أدبيات ماركسية

فانونية " نسبة إلى فرانز فانون "، ولقيت هذه النظرية تجاوبا منقطع النظير من جنود جيش التحرير الوطني، وهو ما عملت له هيئة الأركان العامة، وبرجع مكمن نجاح نظرية فانون إلى عمق مبدأها الذي يعتمد على طبقة الفلاحين، وهي النسبة الغالبة على جنود جيش التحرير الوطني .

ورغم التلقين الكلاسيكي لهذه النظرية والشعبوية في ممارستها من طرف القيادة لإيصال أفكار فانون وماوتيس تونغ وغيرها من التنشئة السياسية إلّا أنها استطاعت غرس قيم ومبادئ تدور كلها حول ترسيخ فكرة الشعور بالمسؤولية اتجاه الثورة التي لم يتبق منها الكثير خاصة وان مسلسل المفاوضات تم إحياؤه بين الطرفين: الجزائري والفرنسي، وفي شقها العلني هذه المرة .

وهي الفكرة التي استغلتها هيئة الأركان العامة بذكاء حاد ومنقطع النظير في دعايتها السياسية ضد الحكومة المؤقتة التي قطعت أشواطا لا يستهان بها في مسلسل المفاوضات بين الطرفين، وابتعدت الهيئة العسكرية نوعا ما عن صلب تخصصها ومكمن تأسيسها المتمثل في إعادة ربط الاتصال بين الداخل والخارج، وإدخال الرجال والإمدادات إلى الداخل لفك الحصار على الولايات التاريخية الداخلية التي أنهكتها سنوات الحرب، غير أن الملاحظ هو فشل الهيئة العسكرية في تأدية واجبها العسكري.

إن التنشئة السياسية لأعلى هيئة عسكرية يمكن أن يجد تفسيره في الإخفاق العسكري لها، حين توجهت نحو النشاط السياسي والدعاية السياسية التي هي صلب مهام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتطورت الأوضاع نحو التعفن في علاقات أعلى هيئتين للثورة مستغلة حرمان وفقر غالبية جنود جيش التحرير الذي صورته هيئة الأركان على انه " سوبرمان الثورة وما بعد الثورة " من خلال تهيئته لمرحلة قادمة ينتقل فيه الجندي من مرحلة الكفاح المسلح الذي مازالت الولايات التاريخية تكابد مرارة السياسة التطويقية العسكرية الفرنسية، إلى مرحلة البناء والتشييد وقدمت في ذلك برامج سياسية واجتماعية لجندي جيش التحرير بالتوازي تماما مع تلقينه متطلبات وشروط العمل العسكري.

ومع مرور جولات المفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي انتقلت هيئة الأركان العامة إلى مستوى آخر من التنشئة السياسية ليس لجنود جيش التحرير وإنما في أوساط اللاجئين الجزائريين، تجلى أهم مظهر لها في انجاز قرية صغيرة أطلق عليها " دشرة المجاهد " ووضعت تحت تصرف 1000 لاجئ جزائري، وهدفها الظاهري يتضح في توفير جو ملائم للاجئين، وما أخفي هو استمالة جماهير اللاجئين والمعتقلين فيما وراء الحدود إلى جانب الجنود اللذين غالبيتهم من الفلاحين والريفيين ،وقد كانت دشرة المجاهد الخطوة الأولى في الميل الألف من أجل انجاز مشروع ألف قرية في الأرياف الجزائرية وعلى النمط الاشتراكي (خيثر، 2006/2005، 405).

ووصلت التنشئة السياسية لهيئة الأركان العامة ذروتها في استغلال بعض أخطاء وهفوات الحكومة المؤقتة في مسلسل مفاوضاتها مع الطرف الفرنسي، وفيها ثارت ثائرة هيئة الأركان وقدمت استقالتها يوم 15 - 07 -1961 (Harbi, 1981 ,322)، واستقالة العقيد بومدين تعني الاستقالة الجماعية لهيئة الأركان العامة مرفقة برسالة إلى رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس، وقد تركت الاستقالة صدى واسعا في صفوف جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية أين اجتمع ضباطه، وطالبوا برجوع أعضاء القيادة العامة من خلال الرسالة التي بعثوها لرئيس الحكومة فرحات عباس أدانوا فيها موقف الحكومة المؤقتة بشدة، واعتبروها المسئولة عن هذه الاستقالة(الأرشيف، الو. ع . مصورة رقم G 023). 17 أوت 1961

ويكشف هذا الموقف المكانة التي كان يحتلها القادة العسكريون في وجدان الضباط والجنود خاصة العقيد بومدين الذي أعطته هيئة الأركان العامة مكانة مميزة لدى مختلف شرائح جيش التحرير الوطني على الحدود، ولم تتوقف التنشئة السياسية لهيئة الأركان العامة عند هذا الحد، وإنما تعدتها إلى رفضها لتوقيع أعضائها على نص اتفاق ايفيان الذي كابد من أجله الوفد المفاوض الجزائري الذي قصر - بحسب - الهيئة العسكرية في تدعيم جيش الحدود، وقد يكون هذا الأمر قابلا نسبيا في إقرار ذلك، ولكن الهدف

بحسبنا هو تحقيق مكسب سياسي ودعائي لصالح جيش التحرير المرابط خلف الحدود.

خاتمة:

إن تفوق القيادة العسكرية لهيئة الأركان العامة جاءت بتزكية من الباءات الثلاث التي ظنت أنها سوف تتمكن من ترويض المكوّن البشري لقيادة الأركان التي كانت تدين بولاء مبطن للعقيدين بن طوبال وبدرجة أكبر للعقيد بوصوف، غير أنها تجاوزت هذا الولاء، وأصبحت تدين بشدة عمل الحكومة المؤقتة التي كان باءاتها الثلاث القوة المركزية والمحورية فيها، وفي مرحلة تالية ركزت نشاطها على وجوب المزج بين فرض الانضباط داخل وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود تزامنا مع زيادة عدد أفراده، واستغلال زيادة موارد المادية التي اجتهدت فيها الحكومة المؤقتة للحصول عليها من الدول الشقيقة والصديقة.

لم تتوقف عجلة هيئة الأركان عند حد التنظيم، وإنما رأت أن أحسن وسيلة لتنظيم الجيش وجعله كصفيحة من حديد هو غرس ثقافة وعقيدة معينة في الجنود والضباط تجلت قمة ملامحها إبان استقالة الهيئة العسكرية من على رأس قيادة الجيش، غير أن الجيش بقي وفيا لقائده التاريخي العقيد بومدين ونوابه نتيجة فرض تنشئة سياسية عميقة مستوحاة من الأفكار الماركسية في شقيها الفانوني والماوتسي، ومع بزوغ فجر الاستقلال جاءت ثمرة تلك التنشئة من خلال سيطرة جيش الحدود على مقاليد السلطة في الجزائر ووجد في غالبية جنوده تلك التنشئة الممزوجة بقطاعات التنمية والتشييد الوطني خاصة في مسائل الإصلاح الزراعي وقوانين التسيير الذاتي والتنظيم الاجتماعي في المناطق الريفية كما الحال في المناطق الحضرية.

قائمة المصادر والمراجع :

- مركز الأرشيف الوطني (1961)."رسالة ضباط الهيئة الشرقية إلى هيئة الأركان العامة بتاريخ 17 أوت 1961" أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الجزائر ،علبة مصورة رقم ، 023 G.

- بوقلاز ،عمار.(1993)."شهادة ولقاء مع المجاهد عمار بوقلاز". مجلة الجيش،ع 364، المحافظة السياسية للجيش.

- زراري رابح المدعو " الرائد عز الدين".(2004) "لقاء وشهادة". زرالدة .الجزائر، بتاريخ 01 -09 - 2004 على الساعة "16.30 بال مسجل على شريط الكاسيت.

- دحلب، سعد.(دون سنة النشر). المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر،الجزائر: منشورات دحلب.

- سعيداني، الطاهر.(2001).القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، الجزائر، ط1 : دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.

- الشيخ، سليمان.(2002).الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين" دراسة في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية " (ترجمة) محمد حافظ الجمالي،الجزائر: منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال.

- جندي، خليفة وآخرون.(1986). حوار حول الثورة،ج3،الجزائر: المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام.

- زبيري، محمد العربي.(2000). تاريخ الجزائر المعاصر"1942 -1992".ج2،الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع .

- عوادي،عبد الحميد.(1993). القاعدة الشرقية "أصولها - نشأتها - تنظيمها - دورها - تطورها ".الجزائر، دار الهدى للطباعة والتوزيع والنشر .

- عباس، محمد.(2004). رواد الوطنية " شهادات تاريخية". ط2 . الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع .

- Bouhara , Abderezak.(2001). les viviers de la libération. Alger : Éditions Casbah ,

- Gilbert, Meynier.(2003). Histoire intérieure du FLN 1954-1962, Alger : Éditions Casbah .

- Guentari, Mouhamed.(2002).Organisation politico- administrative et militaire de la révolution Algérienne de 1954-1962, Alger. volume 2, Tome 2.

- Harbi, Mohammed .(1981). les archives de la révolution algérienne,France : Editions jeune Afrique.

- Harbi, Mohamed.(1980). le FLN Mirage et réalité, Alger : Éditions ENAL- NAQD..

- Philippe,Tripier.(1972). Autopsie de la Guerre d'Algérie, France : Éditions France Empire.

- قنطاري، محمد (1999)." الحدود الغربية أثناء الثورة التحريرية. دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية "، جمعية الجبل الأبيض لتخليد و حماية مآثر الثورة بتبسة. باتنة، منشورات المطابع قرفي .

- منصور، حكيمة(2002). ،" شهداء مارس" . مجلة الراصد ،ع2 .الجزائر: المركز الوطني للبحث و الدراسات في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954.

- نداء من هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني الجزائري. جريدة المجاهد ،ع78، الجزائر: بتاريخ 1960/10/03.

- م.س. للجيش ،" التنظيم و الإعلام في جيش التحرير الوطني" ، مجلة الجيش ع364 ،الجزائر: نوفمبر 1993.

- فرحات عباس ،" المجلس الوطني للثورة الجزائرية يقرر مصير الثورة" ، جريدة المجاهد، ع60 ،بتاريخ 1960/01/25.

- بلفردي جمال ،هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية 1958 - 1962 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، (اشراف) أ.د مسعودة يحياوي ،المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية بوزريعة - الجزائر 2004 /2005 .

- خيثر عبد النور ، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954 - 1962 ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، (إشراف) أ.د حباسي شاوش ،جامعة الجزائر ، 2005 / 2006.